واشنطن تجهز حزمة أسلحة جديدة بـ 1.1 مليار دولار لكييف

موسكو: أغلبية ساحقة في 4 مناطق أوكرانية تؤيد الانضمام إلى روسيا

«وكالات» : قال مسؤولون أمريكيون الثلاثاء إن الولايات المتحدة تجهز حزمة أسلحة جديدة بـ 1.1 مليار دولار لأوكرانيا، وستعلنها قريباً.

وستكون الحزمة أحدث دفعة أسلحة من واشنطن لكييف بينما تقاتل القوات الروسية في شرق أوكرانيا.

وقال المسؤولون الذين طلبوا حجب هوياتهم إنه إعلان الحزمة سيكون في الأيام المقبلة.

ومن المتوقع أن تستخدم الحزمة أموالاً من مبادرة المساعدة الأمنية لأوكرانيا التي خصصها الكونغرس للسماح لإدارة الرئيس جو بايدن بالحصول على الأسلحة من الصناعة بد مخزونات السلاح الأمريكية.

وقال مصدر مطلع على الخطة إن الحزمة ستشمل أنظمة هيمارس الصاروخية، وذخائرها وأنواعاً مختلفة من الأنظمة المضادة للطائرات دقن طيار، وأنظمة رادار، إلى جانب قطع الغيار والتدريب والدعم الفني.

وتجهز واشنطن جولة جديدة من العقوبات على روسيا إذا ضمت المناطق المحتلة في أوكرانيا بعد الاستفتاءات.

وأدان بايدن الاستفتاءات وتعهد بألا تعترف الولايات المتحدة بالنتائج أبداً.

وقدمت واشنطن أكثر من 15 مليار دولار من المساعدات العسكرية لأوكرانيا في صراعها مع روسيا.

من ناحية أخرى أعلن مسؤولون روس أن الناخبين في أربع مناطق أوكرانية موالية لموسكو وافقوا بأغلبية ساحقة على الانضمام إلى الاتحاد الروسي بعد استفتاءات وصفت بغير قانونية بموجب القانون الدولي.

وبعد فرز جميع الأصوات، شهدت دونيتسك ولوهانسك إدلاء 99 في المئة و98 في المئة من الناخبين على التوالي بأصواتهم لصالح الضم، وفي خيرسون وافق 87 في المئة على الضم، وفي زابوريجيا صوت 93 في المئة بنعم، حسب إدارات تلك المناطق.

ونددت كييف ودول في أنحاء العالم بالتصويت الذي تواصل 5 أيام في المناطق الخاضعة للأحكام العرفية ووصفته بـ «صوري» و«غير شرعي» ، قائلة إن السكان «أجبروا على التصويت خوفاً على سلامتهم» وأن النتائج كانت أمراً مفروغا منه.

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في خطابه مساء الثلاثاء: «هذه المهزلة في الأراضي المحتلة لا يمكن حتى وصفها بتقليد للاستفتاءات».

ومن المرجح أن يبدأ ضم غير مسبوق للأراضي في الأيام المقبلة.

ومن المتوقع أن تتقدم إدارات تلك المناطق المعينة من موسكو بطلب رسمي إلى الرئيس فلاديمير بوتين لدمجها في الأراضي الروسية.

وشدد بوتين في وقت سابق على أن الأراضي ستكون تحت حماية روسيا بالكامل، بما فيها ترسانتها النووية، بعد الاستفتاءات الناجحة.

ومن المتوقع أن يوجه بوتين خطابا للأمة عن التصويت بعد غد الجمعة. ولم يؤكد الكرملين بعد موعد الخطاب.

موالون لموسكو في خيرسون يستعدون للتسجيل في الاستفتاء على الانضمام إلى روسيا

ووفقا للاستخبارات البريطانية، تريد القيادة الروسية استغلال الانضمام لتبرير الحرب لشعبها.

وقالت وزارة الدفاع البريطانية في تقرير موجز الثلاثاء، إن أي إعلان سيخدم « العملية العسكرية الخاصة» لروسيا في أوكرانيا، مضيفة أن موسكو تهدف لترسيخ الدعم الوطني للحرب.

من جهته أدان المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أمس الأربعاء «الاستفتاءات» التي نظمتها موسكو لضم مناطق أوكرانية، ووصفها بـ«غير قانونية».

وقال بوريل في تغريدة: «هذا انتهاك جديد لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها في إطار الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان».

وأضاف «نحيي شجاعة الأوكرانيين الذين يستمرون في مواجهة الاجتياح الروسي ومقاومته».

من جانب اخر جددت الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة للشؤون السياسية في اجتماع لمجلس الأمن الدولي الثلاثاء، تأكيد تمسك المنظمة «بوحدة أراضي أوكرانيا» ضمن «حدودها المعترف بها».

وقالت روزماري ديكارلو في بداية الاجتماع: «دعوني أكرر أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة تماما بسيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دولياً».

وخلال الجلسة بُثت مداخلة مسجلة مسبقاً للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قال فيها إنه لا يمكن لبلاده أن تتفاوض مع موسكو بعد «الاستفتاءات» التي نُظمت في أربع مناطق أوكرانية للانضمام إلى روسيا.

وقال زيلينسكي إن «اعتراف روسيا بالاستفتاءات الزائفة، وتطبيقها نفس السيناريو الذي طبقته في شبه جزيرة القرم، ومحاولتها مرة إضافية ضم جزء من الأراضي الأوكرانية، يعني أنه لا يتعين علينا التفاوض مع الرئيس الروسي الحالي».

وبثت كلمة الرئيس الأوكراني في الجلسة قبل صدور نتائج الاستفتاءات في المناطق الأربع والمؤيدة بنسبة ساحقة للانضمام إلى روسيا.

وعلى غرار العديد من أعضاء مجلس الأمن ندد الرئيس الأوكراني بـ«مهزلة» نتائجها «معدة مسبقا».

وأضاف أنّ «ضمّ الأراضي هو أبشع انتهاك لميثاق الأمم المتحدة»، مطالباً بـ«إقصاء روسيا من كل المنظمات الدولية» أو على الأقل تعليق عضويتها فيها.

واعتبر زيلينسكي أن روسيا تريد بالاستفتاءات «إجبار رجال أوكرانيين من الأراضي المحتلة في أوكرانيا على التجنيد في الجيش الروسي لإرسالهم للقتال ضد وطنهم».

وناشد الرئيس الأوكراني مجلس الأمن التحرّك ضد روسيا. وقال: «هناك حاجة إلى إشارة واضحة من كل دول العالم»، وأضاف «أؤمن بقدرتكم على التصرف».

لكن حق الفيتو لروسيا في مجلس الأمن يحول دون صدور أي قرار عن المجلس ضد موسكو.

ورغم ذلك تعتزم الولايات المتحدة بالاشتراك مع ألبانيا طرح «مشروع قرار يدين الاستفتاءات الزائفة، ويدعو الدول الأعضاء إلى رفض الاعتراف بأي وضع معدل لأوكرانيا، ويطالب روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا»، حسب السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة ليندا توماس-غرينفيلد.

وأضافت أنه إذا استخدمت روسيا حق النقض «لحماية نفسها» من القرار «سنحول أنظارنا إلى الجمعية العامة لإرسال رسالة لا لبس فيها إلى موسكو»، موضحة أن التصويت ممكن في نهاية الأسبوع الجاري أو مطلع الأسبوع المقبل.

وخلافاً لمجلس الأمن فإن قرارات الجمعية العامة المؤلفة من ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة تصدر بالأغلبية ولا تتمتع أي دولة بحق الفيتو.

وفي الجلسة، دعا السفير الصيني في الأمم المتحدة تشانغ جون إلى احترام «سلامة أراضي كل الدول».

وقال السفير الصيني الذي يتّهم الغرب بلاده أحياناً بالتساهل كثيراً مع روسيا إن «الصين أخذت علماً بالتطورات الأخيرة في الوضع في أوكرانيا، إن موقفنا واقتراحنا لكيفية النظر إلى قضية أوكرانيا ومعالجتها متسق وواضح. وهذا يعني أنه يجب احترام سيادة كل الدول وسلامة أراضيها».

في المقابل أكّد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا أن «الاستفتاءات» كانت «شفافة»، مستنكراً «فورة الغضب» و«الدعاية» من الغرب التي تهدف على حدّ قوله إلى إجبار بلاده على «الخضوع».

من ناحية أخرى كشفت وزارة الدفاع الروسية أمس الأربعاء، أن قوات الاحتياط بعد التعبئة الجزئية بدأت تدريبات قتالية في قاعدة الأسطول الروسي في بحر البلطيق، في جيب كالينينغراد.

وقالت الوزارة في منشور على تيليغرام إن الجنود يلتزمون بمعايير الرماية بالأسلحة الصغيرة، ويستعيد المواطنون المستدعون من الاحتياط مهاراتهم في تشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة.

كما عُقدت أيضاً دورات تدريبية لدعم مهارات إطلاق النار وإعداد الجندي «لأعمال واثقة في ساحة القتال».

وأمر الرئيس فلاديمير بوتين بأول تعبئة عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية في الأسبوع الماضي، قد تفضي إلى إرسال مئات الآلاف للقتال في أوكرانيا.

وتحتفظ روسيا بحضور عسكري كبير في كالينينغراد، الجيب الساحلي على البلطيق بين حدود حلف شمال الأطلسي وعضوي الاتحاد الأوروبي بولندا، وليتوانيا، بما في ذلك صواريخ ذات قدرات نووية، وأسطول البلطيق وعشرات الآلاف من الجنود.

تتمات

الأمير

وعدد من كبار المسؤولين بالدولة، ردا على برقيات التهنئة التي تلقاها منهم، بمناسبة الذكرى الثانية لتولي سموه مقاليد الحكم.

وتحتفل دولة الكويت اليوم الخميس، بالذكرى الثانية لتولي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد مقاليد الحكم في البلاد، قائدا لمسيرتها وراعيا لتطورها ونهضتها.

وتتزامن احتفالات البلاد بهذه الذكرى مع انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ17 التي تجرى اليوم، وفقا للرؤية السامية للقيادة الحكيمة للبلاد، بضرورة تصحيح مسار المشهد السياسي من جديد بما يحقق المصالح الوطنية العليا.

وخلال العامين الماضيين شهدت البلاد في عهد سموه إكمالا لمسيرة البناء والعطاء التي بدأها أسلافه الكرام، كما شهدت خططا جديدة في إدارتها تعتمد فيها على معطيات الحاضر لبناء مستقبل زاهر تواكب فيه مستجدات العصر وتطوراته وتتبوأ المكانة التي تستحقها عربيا وإقليميا وعالميا.

وشغلت القضايا المحلية الاهتمام الأكبر لدى سمو أمير البلاد خلال العامين الماضيين، نظرا لما عرف عن سموه من اهتمام بالغ بالتفاصيل التي تتعلق بشؤون الوطن وأمور المواطنين، لاسيما ما يتعلق بالأمور الخاصة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكان سموه يقدم الدعم للجهات المعنية للعمل على كل ما يسهم في دفع عملية التنمية في البلاد، وتعزيز قدرات الكوادر الوطنية في شتى المجالات، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتوفير فرص استثمارية تنافسية ورعاية الشباب وتأهيلهم بأفضل الوسائل العلمية والأكاديمية، ودعم قطاعات التعليم والصحة والإسكان.

واستمر سمو أمير البلاد في النهج الذي سارت عليه الكويت، فيما يخص علاقاتها مع أشقائها العرب، فكان يحرص على التنسيق مع القادة العرب في كل ما يخص القضايا العربية، والتعاون البناء معهم لحل المشكلات التي تواجه الأمة العربية مع التركيز على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى. وسار سمو أمير البلاد في علاقات الكويت مع دول العالم على النهج الذي دائما عهدته الكويت طوال العقود الماضية، لناحية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتمسك بالشرعية الدولية، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحل وتسوية النزاعات بين الدول عبر الحوار والطرق السلمية.

وكانت الكويت قد بايعت في التاسع والعشرين من سبتمبر عام 2020 سمو الشيخ نواف الاحمد أميرا للبلاد، خلفا للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه، وتتويجا لمسيرة سموه الحافلة بالإنجازات والمحطات المتميزة من المناصب الرسمية والمواقف الوطنية المشرفة.

وفي ذلك اليوم نودي بسمو أمير البلاد ليكون الحاكم السادس عشر للكويت في ظل إجراءات سلسة لعملية انتقال مسند الإمارة كما عهدتها البلاد عند تولي حكام الكويت الإمارة خلفا لأسلافهم الكرام.

واجتمع مجلس الوزراء في ذلك اليوم ونادى بسمو الشيخ نواف الأحمد أميرا للبلاد، باعتبار سموه وليا للعهد ووفقا لأحكام الدستور الكويتي والمادة الرابعة من القانون رقم 4 لسنة 1964 في شأن أحكام توارث الإمارة بما عرف عن سموه من حكمة وعفة وإخلاص وتفان لكل ما فيه رفعة الكويت ومصلحتها وأمنها وازدهارها.

وهكذا توج سموه أميرا للبلاد بعد نحو 58 عاما من العطاء في مناصب عدة خدم خلالها الكويت في عهد عدد من أمرائها الكرام ونال تزكيتهم وثقتهم جميعا، بدأها بتعيينه محافظا لمحافظة حولي ثم وزيرا للداخلية ثم وزيرا للدفاع فوزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل ثم نائبا لرئيس الحرس الوطني فنائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية.

وكانت محطته الأخيرة قبل توليه مسند الإمارة هي ولاية العهد، وفقا للأمر الأميري الذي أصدره الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه، في السابع من فبراير عام 2006 بتزكية سمو الشيخ نواف الاحمد لولاية العهد لما عهد في سموه من صلاح وجدارة وكفاءة تؤهله لتولي هذا المنصب واستمر فيه 14 عاما سندا أمينا للأمير الراحل ومشاركا في اتخاذ القرارات التي تسهم في تطور البلاد والمحافظة على استقرارها.

وفي 30 سبتمبر أدى سمو الشيخ نواف الأحمد اليمين الدستورية أميرا للبلاد أمام جلسة خاصة لمجلس الأمة وفق المادة "60" من الدستور التي تنص على أن "يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الأمة اليمين الآتية:أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

اليوم

ويختار الناخبون الذين يحق لهم التصويت وعددهم 795911 ناخبا وناخبة 50 نائبا من بين 305 مرشحين ومرشحة، في عملية اقتراع تجرى وفق نظام الصوت الانتخابي الواحد، وتنطلق في الساعة الثامنة صباحا ولمدة 12 ساعة متتالية. وعقب إغلاق باب الاقتراع عند الثامنة مساء وانتهاء عملية التصويت، تبدأ عملية فرز الأصوات تمهيدا لإعلان النتائج الرسمية وتسمية الفائزين بعضوية المجلس لأربع سنوات مقبلة. وتأتي هذه الانتخابات إثر صدور المرسوم رقم 136 لسنة 2022 في الثاني من أغسطس الماضي، الذي تم بموجبه حل مجلس الأمة نظرا إلى حالة عدم التوافق أو التعاون ما بين السلطتين، ليصدر في 28 الشهر نفسه المرسوم رقم 147 لسنة 2022 بدعوة الناخبين للاقتراع والذي تحدد له يوم غد ويشهد تعطيل العمل في الدوائر الحكومية ليتفرغ المواطنون لممارسة حقهم الانتخابي.

ويتنافس في الدائرة الانتخابية الأولى 48 مرشحا ومرشحة للحصول على أصوات ناخبي الدائرة وعددهم نحو 100185 ناخبا وناخبة، فيما يتنافس في الدائرة الثانية 48 مرشحا ومرشحة للحصول على أصوات 90478 ناخبا وناخبة. وفي الدائرة الثالثة يتنافس 47 مرشحا ومرشحة على أصوات 138364 ناخبا وناخبة، في حين يتنافس في الدائرة الرابعة 80 مرشحا ومرشحة على 208971 صوتا انتخابيا. ويسعى المرشحون في الدائرة الخامسة والبالغ عددهم 82 لحصد أصوات ناخبيهم، وعددهم 257913 ناخبا وناخبة.

ويحق لكل مواطن يبلغ 21 عاما "يوم الاقتراع" وتوافرت فيه الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية التصويت في "أمة 2022"، بعد أن تم قيده تلقائيا في كشف الناخبين ويتعين عليه اصطحاب شهادة الجنسية لدى ذهابه إلى مقر التصويت. وفي حال فقدان شهادة الجنسية فإن وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر، أكدت استعدادها لاستقبال الناخبين في يوم الاقتراع لإصدار شهادة "لمن يهمه الأمر" تمكنهم من التصويت.

وللاستعلام عن القيد الانتخابي ومقر الاقتراع والتصويت بإمكان الناخبين استخدام التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل"، أو زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية في حين خصصت إدارة شؤون الانتخابات الخط الساخن رقم 1889888 للرد على أي استفسارات للناخبين طوال ساعات الاقتراع.

وتداعت الجهات الحكومية لمواكبة العرس الديمقراطي بالتكامل والتنسيق المشترك، لتستبق موعده بحزمة من التجهيزات اللازمة لإخراجه بصورة مثلى تليق بدولة الكويت وتاريخها الديمقراطي، إذ أكد وكيل وزارة الداخلية رئيس لجنة الإعداد والتنظيم والتجهيز للانتخابات الفريق أنور البرجس توفير جميع الخدمات وتسهيل الإجراءات للمرشحين والمرشحات وللناخبين والناخبات لأداء واجبهم الوطني على الوجه الأكمل.

وأكد المدير العام لبلدية الكويت رئيس اللجنة المشتركة لانتخابات "أمة 2022" أحمد المنفوحي، اعتماد خطة متكاملة لتنظيم وتسهيل عملية الاقتراع بالتعاون مع وزارة الداخلية والجهات المعنية لإظهار العرس الديمقراطي في أبهى صورة.

وأعلنت وزارة التربية اختيار 123 مدرسة من قبل وزارة الداخلية لتكون مراكز اقتراع منها خمس مدارس اختيرت كلجان رئيسة و118 مدرسة، اختيرت كلجان فرعية موزعة على جميع الدوائر الانتخابية.

وأتمت وزارة الإعلام استعدادتها للقيام بتغطية شاملة وتفصيلية للعرس الديمقراطي عبر شبكة من المراسلين وخمسة استديوهات خارجية واستوديو مركزي للتغطية التلفزيونية، إضافة إلى "استديو 800" إذ سيتولى التلفزيون الرسمي تغطية الحدث وبث عملية فرز الأصوات بكل دقة وشفافية مع تنظيم استوديو تحليلي بعد إعلان النتائج الرسمية.

بدورها أكدت وزارة الصحة جاهزيتها عبر مختلف قطاعات الوزارة المعنية لانتخابات مجلس الأمة 2022 المقرر اجراؤها اليوم الخميس موضحة ان هناك 1000 مسعف و274 ممرضا وممرضة وطبيب تم توزيعهم على 123 مدرسة في الدوائر الانتخابية الخمس.

المواصلات

وتذليل جميع العقبات والمعوقات حتى يتم تنفيذ المشروع بأقرب وقت ممكن.

ولفت إلى أن هذه الخطوة أتت بعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة المشتركة بين الوزارة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة التي ترأستها وكيلة وزارة المواصلات خلود شهاب.

وقال الزيد إن هذه الخطوة تأتي ضمن تطلعات الوزارة إلى توفير فرص عمل جديدة للشباب الكويتيين وكذلك تعزيز إيرادات الدولة بما يتناسب مع رؤية "كويت جديدة 2035".

وأشار إلى أن هذا المشروع يقع ضمن برنامج الوزارة لتطوير خدماتها لاسيما في مجال الاتصالات التي يعد محورا أساسيا في النهوض بجميع المجالات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا.

وزير العدل

لمراجعة الوزارة.

وقالت وزارة العدل عبر حسابها في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أمس، إن الخدمة الجديدة تسهم في جعل الكويت بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتفتح المجال أمام فرص وظيفية جديدة للمواطنين فضلا عن تحسين بيئة الأعمال وتطوير الخدمات المقدمة.

أضافت ان الخدمة تسهم ايضا بشكل كبير في سرعة إنجاز المعاملات وتوثيقها بالكويت حتى في أيام العطلات وغير أوقات العمل الرسمية للدوائر الحكومية الى جانب تحقيق التطور الإداري الذي يتناسب مع رؤية الكويت المستقبلية.

أسعار الغاز الأوروبية

وقفزت العقود الآجلة المعيارية بنسبة تصل إلى 12٪، بعد انخفاضها إلى أدنى مستوى لها في شهرين في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وتعرض خطان من أنابيب نورد ستريم الرئيسي بألمانيا، وخط واحد من نورد ستريم 2، لتسرب غاز أبلغت عنه السلطات السويدية والدنماركية في بحر البلطيق. ولم تكن هناك إمدادات غاز من روسيا خلال الشهر الماضي، لكن الحادث زاد من التوتر في السوق حيث يراقب التجار والمسؤولون أي مؤشرات على حدوث تخريب.

انخفاض تاريخي

عن الدولار لدفع قيمة الواردات.

كما اختفى الدولار لأسباب منها ارتفاع تكلفة استيراد السلع الأساسية، وتراجع أعداد السياح الروس والأوكرانيين، وخروج الدولار من أسواق سندات الخزانة المصرية، مع قول الكثير من الخبراء الاقتصاديين إن الجنيه المصري قيمته أعلى مما يجب. وتم تداول الجنيه بين 19.44 و19.53 دولار، أمس "الأربعاء". ووفقاً لبيانات «رفينيتيف»، سجل الجنيه انخفاضاً قياسياً في 21 ديسمبر 2016 عندما بلغ 19.80 للدولار خلال تعاملات ذلك اليوم. ويتراجع السعر الرسمي تدريجياً وبشكل مطرد بما يعادل 0.01 جنيه مصري في المتوسط "0.0005 دولار" في كل يوم عمل منذ 25 مايو.

4 مناطق

ووصفت وزارة خارجية أوكرنيا الأربعاء، الاستفتاءات التي أجريت بأنها "باطلة وبلا قيمة". وقالت في بيان إنها ستواصل ضغطها وجهودها لتحرير الأراضي الروسية المحتلة من قبل القوات الروسية.

وحثّت كييف شركاءها الدوليين على فرض عقوبات صارمة جديدة على روسيا، ومدّ أوكرانيا بالمزيد من المساعدات العسكرية. وقد طلب من نحو أربعة ملايين شخص التصويت في المناطق التي مزقتها الحرب، والتي تشكل نحو 15 في المئة من أراضي أوكرانيا.

وقالت وزارة الخارجية الأوكرانية إنّ "إجبار الناس في هذه المناطق على التوقيع على بعض الأوراق تحت فوهة البندقية، جريمة روسية أخرى في سياق عدوانها على أوكرانيا". ووصف بيان الخارجية الاستفتاءات التي أجرتها روسيا بـ "الصورية"، مضيفة أنها "لا علاقة لها بالتعبير عن الإرادة"، وأنها أتت خارج إطار "النظام الإداري الإقليمي الأوكراني والحدود المعترف بها دولياً". وذكرت الخارجية الأوكرانية في بيانها أنّ "أوكرانيا تملك كل الحق في الحفاظ على سلامة أراضيها بالوسائل العسكرية والدبلوماسية، وستواصل تحرير الأراضي المحتلة مؤقتاً".

وأشارت إلى أنّ أوكرانيا "لن توافق مطلقاً على الإنذارات الروسية". و إلى أنّ "محاولات موسكو لإنشاء خطوط فصل جديدة أو إضعاف الدعم الدولي لأوكرانيا، مصيرها الفشل".

وهناك تكهنات بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يعلن ضم المناطق الأربع في خطاب أمام جلسة للبرلمان الروسي يوم الجمعة. وإذا ضمت روسيا المناطق الأربع التي لا تسيطر عليها بالكامل، فقد تأخذ الحرب إلى مستوى جديد، حيث تصور موسكو أي محاولة من قبل أوكرانيا لاستعادتها على أنها هجوم على سيادتها.

تظاهرات إيران

وقالت القيادة في بيان "اليوم يسعى أعداء جمهورية إيران الإسلامية وبعض مثيري الشغب إلى العبث بالنظام العام وأمن الأمة باستخدام ذرائع مختلفة" مضيفة "عناصر الشرطة سيواجهون بكل قوتهم مؤامرات مناهضي الثورة".

واشتدت المسيرات المناهضة ليلا في العاصمة طهران وعدة مدن أخرى قابلتها قوات الأمن باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين وتوقيف المئات أبرزهم فائزة هاشمي رفسنجاني.

فيما أطلقت قوات الأمن النار بكثافة على المتظاهرين في تبريز عاصمة أذربيجان الشرقية شمال إيران.

كما تظاهر المئات في مدينة يزد ومدينة أشنويه غرب البلاد. وأغلق المتظاهرون أحد الطرق السريعة في العاصمة طهران.